دور السياسة الائتمانية والنشاط الائتماني النقدي في تحقيق التشغيل بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية الخاصة العاملة في مدينة بغداد

م.م. فاضل عباس داود المشهداني
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
fadilabas974@gmail.com

المستخلص:

يسعى البحث الى تناول دور السياسة الائتمانية والنشاط الائتماني النقدي للمصارف في تحقيق التشغيل للمجتمع، ولتحقيق هدف البحث فقد تم وضع عدد من الفرضيات الرئيسة لحل مشكلة البحث.

ولغرض تطبيق البحث ميدانياً فقد تم اختيار ثلاثة مصارف تجارية خاصة والعاملة في محافظة بغداد، وتم جمع بيانات المصارف عينة البحث وتحليلها واستخراج النتائج للفرضيات، وقد توصل البحث لعدة استنتاجات من أهمها يعد النشاط الائتماني النقدي الاداة المثلى لتحقيق السياسة الائتمانية، تعد السياسة الائتمانية الاداة المثلى لتحقيق التشغيل وتحريك عجلة الاقتصاد وتنمية جميع القطاعات الاقتصادية للبلد عبر توفير التمويل اللازم لمن يرغب بأنشاء المشاريع خاصة الافراد لزيادة الدخل، أما أهم التوصيات للبحث هو زيادة نسب النشاط الائتماني النقدي الممنوح وخاصة للأفراد أصحاب المشاريع الصغيرة بهدف زيادة الدخل للفرد، و تنويع النشاط الائتماني الممنوح وتوزيعه على كافة القطاعات الاقتصادية للبلد مما يساهم في تحريك عجلة الاقتصاد وزيادة فرص العمل للأفراد المجتمع.

الكلمات المفتاحية: مفهوم الائتمان المصرفي، أهميته، أنواعه، السياسة الائتمانية.

The Role of Credit Policy and Monetary Credit Activity in Operating: Applied Research in a Sample of Private Commercial Banks Operating in Baghdad City

Assist. Lecturer: Fadhel Abbas Daoud Al-Mashhadani
Ministry of Higher Education and Scientific Research

Abstract:

The research aims at addressing the role of credit policy and monetary credit activity of banks in achieving the operation of society, To achieve the objective of the research, a number of key hypotheses were put in place to solve the research problem.

For the purpose of applying the field research, three private commercial banks were selected in the Baghdad governorate, The data of the banks were collected and analyzed and the results obtained for the hypotheses, The research reached several conclusions, the most important of which is the monetary credit activity as the best tool for achieving the credit policy, The credit policy is the ideal tool for achieving operate, moving the wheel of the economy and developing all economic sectors of the country by providing the necessary funding for those who wish to establish projects, especially individuals, to increase income. The most important recommendations for research is

increase the ratios of the monetary credit activity granted, especially for individuals with small projects, with the aim of increasing income per capita and diversify the credit activity granted and distribute it to all economic sectors of the country, which contributes to move the economy and increase employment opportunities for the members of society.

Keywords: The concept of bank credit, its importance, types, credit policy

الجانب المنهجي للبحث

المقدمة

تعد السياسة الائتمانية و النشاط الائتماني ذات أهمية كبيرة لنجاح المصارف في عملها، كون نتائج أعمالها تعتمد على حجم محفظتها الائتمانية بدرجة كبيرة مما يتطلب أدارة ومتابعة ومراقبة المحفظة الائتمانية، ومن جانب اخر يعد الاقتراض من المصارف حاجة ملحة لدعم مختلف القطاعات الاقتصادية للبلد كون أغلب المشاريع الاستثمارية لا تعتمد في أنشطتها على مواردها المالية الذاتية وإنما على التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف والتي تعد المصدر الاساسي لتمويل هذه المشاريع الاستثمارية، لذا نجد الادارات العليا في المصارف تهتم بشكل كبير بوضع السياسات الائتمانية المناسبة وبما يحقق أهداف المصارف ومتطلبات الزبائن (أفراد، شركات) وبما لايتعارض مع القوانين والتشريعات النافذة في البلد.

أولاً. مشكلة البحث: تتضمن مشكلة البحث تحديد دور الدعم المالي المقدم من قبل المصارف للشركات و والافراد عبر الائتمان الممنوح لتحقيق التشغيل لأفراد المجتمع ، من خلال بعدي السياسة الائتمانية و النشاط الائتماني النقدي وأيهما له الدور الاساسي في تحقيق التشغيل ، لذا يمكن صياغة مشكلة البحث عبر السؤال البحثي الرئيسي الاتي:

ما مدى مساهمة السياسة الائتمانية و النشاط الائتماني النقدي في تحقيق التشغيل لأفراد المجتمع؟

ثانياً. أهمية البحث:

١. أهمية النشاط الائتماني النقدي في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية.
٢. أهمية السياسة الائتمانية في دعم القطاعات الاقتصادية عبر القروض الممنوحة.

ثالثاً. هدف البحث: نهدف عبر هذا البحث إلى التعرف على:

١. أهمية القروض الصغيرة والمتوسطة في تمويل مشاريع الافراد الصغيرة .
٢. التعريف بدور السياسة الائتمانية في حل مشكلة التشغيل .

رابعاً. فرضيات البحث الرئيسة:

١. يوجد دور للنشاط الائتماني النقدي في تحقيق التشغيل للمجتمع.
٢. يوجد دور للسياسة الائتمانية في تحقيق التشغيل للمجتمع.

خامساً. حدود البحث:

١. الحدود الزمانية : وتتمثل بالفترة من ١/١ ٢٠١٩ ولغاية ٢٠١٩/٥/١ لإنجاز البحث.
٢. الحدود المكانية : محافظة بغداد.

سادساً. اساليب جمع البيانات والمعلومات: الجانب النظري : قد اعتمد البحث على ما توفر من مصادر عربية واجنبية ورسائل و اطاريح ودوريات عربية واجنبية ذو صلة بموضوع البحث.
الجانب العملي : قد اعتمد البحث على البيانات المصرفية الخاصة بمتغيرات البحث.

سابعاً. الدراسات السابقة:

١. **دراسة (سمية، ٢٠١٠):** تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبيان ما تواجهه من مشكلات تعيق نموها وتطورها، وكذا أساليب الدعم التي تقدمها الدولة لتنمية هذه المؤسسات والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال، وخاصة محاولة إيضاح الدور الذي يمكن إن تساهم به في تحقيق التنمية المحلية، بمعالجة احد معضلاتها ألا وهي مشكلة البطالة التي يترتب عليها تراكم مخزون الطاقة البشرية، مما يؤثر على الاقتصاد الوطني وإسقاط ذلك على تحديد قطاعات النشاط الأكثر استقطابا للعمالة وإبراز صنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر فعالية في استحداث مناصب عمل، من اجل الحث على تشجيع إنشائها.

٢. **دراسة (الشمري، ٢٠١٣):** يهدف البحث الى معرفة السبل والوسائل التي تستخدم في معالجة البطالة والحد من مخاطرها الاجتماعية والاقتصادية والامنية للبطالة في المجتمع لذلك تم التعرف على مفهوم البطالة وأنواعها وأسباب تفشيها واستمرارها، كما تطلب الامر عرض الآثار الاجتماعية والاقتصادية والأمنية الناجمة والمترتبة على تفشي البطالة في المجتمع، كذلك تم عرض حجم السكان وأعداد والنسب المئوية للسكان النشطين والنسب المئوية للبطالة وحجم البطالة للمدة من ٢٠٠٣ ــ ٢٠٠٩ حيث أظهرت الإحصائيات إن البطالة كانت في عام ٢٠٠٣ تشكل نسبة ٢٨,١٠ من عام ٢٠٠٣ وانخفضت إلى ٢٦,٨٠% عام ٢٠٠٤ حتى وصلت إلى ١٥,٣٤% في عام ٢٠٠٨ ولكن لازالت اعداد العاطلين مرتفعة قياسا لمجموع السكان الكلي، فضلا عن أعداد العمالة الناقصة ، وهي أعداد لازالت كبيرة جدا ومؤثرة في المجتمع العراقي. وتم التوصل إلى بعض الاستنتاجات ووضع التوصيات الملائمة لها والتي نجدها ضرورية للحد من البطالة في العراق.

٣. **دراسة (ليلى، ٢٠١٥):** يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على دور القرض المصغر في تخفيض معدلات البطالة، و التي بدورها تخلق مناصب شغل، وعليه التخفيف من مشكلة البطالة التي تعاني منها اغلب دول العالم وخاصة الدول النامية، و من بينها الجزائر التي شاهدة ارتفاعات في معدلات البطالة رغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة التي تبنت فكرة القرض المصغر، وجسدتها من خلال إنشائها للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لتكفل بتمويل المشاريع المصغرة، ولتي واجه صعوبات في الحصول على القروض من البنوك بسبب ارتفاع معدلات الفوائد التي تفرضها البنوك، وقد توصلت الدراسة إلى إن القرض المصغر التي تمنحه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يعتبر قرض بدون فائدة، وقد ساهمت القرض المصغر في تخفيف من البطالة في مدينة ورقلة فهو يعتبر أداة فعالة للقضاء على هذه المشكلة.

الجانب النظري للبحث: الائتمان المصرفي

أولا. مفهوم الائتمان المصرفي: يمثل الائتمان في الاقتصاد القدرة على الاقراض، أما اصطلاحاً فهو التزام جهة بالاقراض لجهة أخرى، أما في الاقتصاد الحديث فهو أن يمنح الدائن المدين فترة من الوقت يلتزم بموجبها المدين عند انتهاء هذه الفترة المحددة بدفع قيمة الدين، أذا فالائتمان يمثل صيغة تمويلية واستثمارية وهي جزء أساسي من عمل المصارف (حسين ومحمود، ٢٠٠٨: ٣).

أو هو الائتمان المتمثل بالخدمات المالية المقدمة للزبائن والتي يتم بموجبها منح الأفراد والشركات في المجتمع بالأموال اللازمة مقابل تعهد المقترض المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على شكل أقساط وبتواريخ محددة

ومعلومة، فضلاً عن تقديم عدد من الضمانات والتي تكفل حق المصرف باسترداد أمواله في حالة توقف/ او تعسر المقترض عن السداد وبدون أية خسائر للمصرف، وينطوي على هذا المعنى ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية والذي يضم الائتمان والتسليفات الممنوحة من المصارف، و حتى أنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على القروض المصرفية (عبد الحميد، ٢٠٠٠: ١٠٣).

ووفق المفهوم المبسط للائتمان فهو يمثل تعهد من قبل الاخير بالدفع في المستقبل والذي يكون غالباً بشكل نقدي (أرشيد وجودة، ٢٠١٣: ٣١) .

وعادة يأخذ التسهيل الائتماني أحد الاشكال الاتية: (عبدالله والطراد، ٢٠١٥: ٣)

- ائتمان نقدي: وهو مبلغ محدد من المال متفق عليه ويضعه المصرف تحت تصرف الزبون لاستخدامه لغرض محدد من قبل الزبون ومعلوم للمصرف، ويكون ضمن الشروط المحددة بعقد الائتمان بين الزبون والمصرف ووفق مدة العقد المحددة والشروط الاخرى المتعلقة بنوع التسهيل الممنوح ومعدل الفائدة وطريقة التسديد وغيرها من الشروط في اتفاق عقد الائتمان.
- ائتمان تعهدي: وهو تعهد صادر من المصرف بناءً على طلب الزبون لصالح طرف اخر يسمى المستفيد ولفترة محددة ولغرض معين مثل (خطاب الضمان، الاعتماد المستندي) وهذه التعهدات تمثل التزام غير مباشر على المصرف وتتحول الى التزام مباشر في حال رفض الزبون/ او عدم قدرته على سداد المستحقات.

ويرى (الشمري، ٢٠١٢: ٦٩) أن الاستثمار في القروض ومنح الائتمان هو الاستثمار الأكثر جاذبية للمصارف التجارية بسبب أرتفاع معدل العائد والمتمثلة بالأرباح المتولدة عنها وذلك مقارنة مع العوائد والارباح المتولدة عن الاستثمارات الاخرى.

أذا مما تقدم يمكن القول أن المصارف تعمل على جذب الودائع من المودعين بهدف توظيفها في إستثمارات تعود بالأرباح والناجمة عن الفوائد المحتسبة على الائتمان او القروض الممنوحة، ويكون التوظيف بأشكال مختلفة من القروض و بحسب التصنيف المعتمد مع مراعاة أخذ الضمانات الكافية من الزبون والتي تكفل سداد الائتمان/او القرض الممنوح في حالة عدم تسديد الزبون لمبلغ القرض.

ثانياً. أهمية الائتمان المصرفي: يمكن تحديد اهمية الائتمان المصرفي من زاويتين:

- **أهمية الائتمان المصرفي على مستوى المصرف:** يعد الائتمان الممنوح من قبل المصرف الاستثمار الاكثر خطورة كونه يتضمن مخاطر متعددة قد تؤدي الى انهيار المصرف، لكنه بذات الوقت يعد أكثر الاستثمارات المربحة للمصرف والتي يمكن من خلاله تحقيق الجزء الاكبر من أرباح المصرف، فضلاً عن كونها تمثل دور المصرف كوسيط مالي في اقتصاد أي بلد (الزبيدي، ٢٠٠٢: ١٧) وتكمن أهمية الائتمان للمصرف في أن المصارف تسعى من خلال نشاطها الائتماني الحصول على الربح عبر جذب الودائع كهدف مهم لإقراض من هم بحاجة للإقراض بشكل قروض أو تقديم نصائح للحصول على الارباح. (Noor, Al name, 2003: 63)
- **أهمية الائتمان المصرفي على مستوى الاقتصاد:** يعد الائتمان المصرفي على مستوى الاقتصاد نشاط اقتصادي مهم أذ له تأثير واضح على الاقتصاد الوطني لأي بلد ويساعد في نمو وارتقاء ذلك الاقتصاد عبر تمويل العمليات الانتاجية للشركات مما يزيد من قدرتها على المنافسة، بالاضافة الى معالجة المشاكل الاقتصادية للبلد باعتبار الائتمان احد ادوات توجيه الاقتصاد (حسين، ٢٠٠٧: ٣)، ومن جانب اخر يعد الائتمان أداة حساسة قد تؤدي الى الاضرار في الاقتصاد اذا لم يتم حسن

أستخدامها، أذ المبالغة في حجم الائتمان الممنوح يمكن ان يؤدي الى ظهور حالة التضخم في الاقتصاد، وبالعكس في حالة الانكماش في منح الائتمان فقد يؤدي الى تعطل أنشطة المشاريع وبالتالي سوف يحد من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، لذا لابد من توازن الائتمان الممنوح وان يكون ملبياً للاحتياجات التمويلية للاقتصاد كي يزيد من معدلات النمو وتحقيق التشغيل للافراد والشركات، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان القرار الائتماني يكون وفق السياسة الائتمانية للمصرف والتي هي جزء من السياسة الاقتصادية للدولة.(السيسي، ٢٠١٠ : ٤٣).

ويمكن تحديد أهمية الائتمان عبر النقاط الاتية: (الفتلاوي واخرون، ٢٠١٠: ١٣٩)

١. زيادة الإنتاج، حيث تحتاج المشاريع الصناعية والزراعية الكبيرة/او الصغيرة الجديدة والقائمة إلى موارد مالية مستمرة وضخمة تفوق مواردها الذاتية لذا تلجأ تلك المشاريع الى الائتمان من المصارف، فضلاً عن أن عمليات التطور الفني والتقني وما يتطلبه ذلك من استبدال المكائن والمعدات وارتفاع تكاليف شرائها، مما يضطر أصحاب المشاريع للمصارف لتمويل مثل هكذا عمليات و مما يسهم في دعم الاقتصاد للبلد ودفع عجلة التقدم إلى الأمام.
٢. توزيع الائتمان الممنوح على مختلف القطاعات الاقتصادية للبلد، وبما يضمن الاستخدام الكفوء لهذه الموارد من خلال توزيعها على جميع المشاريع وفقآ لاحتياجاتها.
٣. زيادة الاستهلاك، اذ يسهم الائتمان في حصول أصحاب الدخول المتدنية على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة وغيرها من السلع، مما يساعد على تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية و زيادة حصة السوق و حجم الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني.
٤. تشغيل الموارد العاطلة، حيث يمكن الاستفادة من الأموال العاطلة عبر تشغيلها بصورة مؤقتة من خلال التمويلات الممنوحة القصيرة الأجل، ولذا فأن المقترض ينتفع من استخدام هذه الموارد في نشاطات مؤقتة تحقق له دخلاً مربحاً وبالمقابل فأن المقترض سيحصل لقاء استعماله لتلك الموارد على دخل مناسب.
٥. أداة للتبادل، يعد الائتمان المصرفي وسيلة ملائمة لنقل واستعمال الأموال من شخص لأخر، فهو يعد واسطة للتبادل، فمن خلال الائتمان يمكن تحويل مدخرات الافراد والمؤسسات الحكومية الى من يحتاجها أو يستطيع استثمارها في الإنتاج والتوزيع.

ثالثاً. أنواع الائتمان النقدي: يقسم الائتمان النقدي الى عدة أنواع وكالاتي:

١. **من حيث الآجل،** وتقسم إلى: (عبد الحميد، مصدر سابق: ١١٣)

- قروض قصيرة الأجل، ومدتها لا تزيد على السنة واحدة وتساهم في تمويل النشاط الجاري للشركات.
- قروض متوسطة الأجل، ومدتها من سنة الى خمس سنوات تستخدم لتمويل بعض المشاريع الرأسمالية مثل شراء الآت ومعدات حديثة للتوسع بوحدات جديدة لخطوط الانتاج أو أجراء تعديلات تقنية متطورة على الإنتاج.
- ج. قروض طويلة الأجل، ومدتها تزيد على الخمس سنوات تستخدم لتمويل مشاريع الإسكان والزراعة وتشييد المصانع.

٢. **من حيث الضمان،** وتقسم الى: (حمود، ٢٠٠٤: ٦٤)

- قروض بدون ضمان، وهذه القروض تمنحها المصارف عادةً لزبائنها الدائميين الجيدين والضمان هنا يتمثل بالسمعة الجيدة للزبون وقوة مركزه المالي وغالباً ما تكون مبالغ هذه القروض قليلة.

- قروض بضمان، وهي القروض التي تمنحها المصارف بضمانات وتمثلُ هذه الضمانات عنصراً مكملاً لعقد الائتمان كون الأصل تواجد عنصر الثقة ما بين المصرف والمقترض والضمان لايعد بديلاً لعنصر الثقة في التعاقد.

٣. **من حيث الأغراض أو النشاط الاقتصادي**، وتقسم القروض الى: (سعيد، ٢٠١١: ٢٤٣-٢٤٤)

- القروض التجارية، وهي قروض قصيرة الأجل يستخدمها الافراد والشركات لإدامة رأسمالها العامل وتعد المصارف التجارية متخصصة في منح القروض التجارية قصيرة الأجل ، وان أغلب التعاملات تكون مع الزبائن المستثمرين الصغار.
- القروض الزراعية، هي القروض التي تستخدم لدعم القطاع الزراعي و أغلبها قروض موسمية مما يجعل الحاجة إليها مختلفة من موسم للأخر.
- ج. القروض الصناعية، وهي القروض التي تستخدم لتمويل مختلف العمليات الصناعية وتكون غالباً طويلة الأجل.
- القروض العقارية، وهي القروض المقدمة الى الشركات والأفراد لتمويل شراء وتجارة الأراضي وتشييد المباني وإقامة المشاريع وتتميز عادة بطول أجالها وارتفاع أسعار الفائدة.
- القروض الاستثمارية، وتمنح هذه القروض للمصارف وشركات الاستثمار لتمويل إكتتابها في سندات وأسهم جديدة، وتكون هذه القروض على شكل قروض مستحقة عند الطلب أو لأجل وتمنح عادةً لسماسرة الأوراق المالية وتمنح أيضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية (عبد الحميد، مصدر سابق: ١١٥).

٤. **من حيث عدد المقرضين**، وتقسم القروض الى:

- قروض يقدمها مصرف واحد، والاصل في القروض أن يقدمها مصرف واحد وذلك بغية الاستفادة الكاملة من الفوائد المتفق على سعرها.
- القروض المجمعة، تشير هذه القروض الى اشتراك أكثر من مصرف بتقديم قرض معين وغالبا ما يكون القرض كبيرا نسبياً، إذ لا يستطيع مصرف بمفرده تقديمه، ويتم مثل هكذا قرض بالنيابة عن المقترض وذلك عن طريق مجموعة من المصارف المقرضة (أبو أحمد وقدوري،٢٠٠٥: ٢٦٦).

رابعاً. السياسة الائتمانية والعوامل المؤثرة في رسمها: تعد السياسة الائتمانية للمصرف جزء لايتجزء من السياسة المالية لأي بلد، أذ تساعد في رفد الاقتصاد وتنميته، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو لماذا تتقلب سياسات الائتمان المصرفي؟ ولماذا تبدو التغييرات في السياسة الائتمانية مرتبطة بالتغييرات في حالة أولئك الذين يطلبون الائتمان؟ أذ من أجل تعظيم الربح للمصارف، يجب على المصارف الحفاظ على سياسة ائتمانية للإقراض عبر دعم المقترضين لتمويل مشاريع إيجابية ذات قيمة حالية صافية، لذا يجب أن يكون التغيير في مستوى الائتمان المصرفي هو نتيجة فقط للتغيير في جودة الائتمان الممنوح للمقترضين في جانب الطلب ، خاصة في ظل غياب التغييرات التي يسببها البنك المركزي في المعروض من النقود. (Ragharam, 2018: 2)

أما العوامل المؤثرة في رسم السياسة الائتمانية للمصارف، فهي تتضمن الاتي: (الشماع، ١٩٩٢: ٢٣٦)

١. النشاط الاقتصادي: ويعني التعرف على حاجات المجتمع عن طريق المواءمة بين تدفقات النقود و التدفقات السلعية والخدمية، أذ ان التطورات الاقتصادية لها دور كبير وفعال في رسم السياسة الائتمانية للمصارف .

٢. رأس المال: حيث هناك علاقة قانونية بين حجم القروض الممنوحة و رأس مال المصرف ،أذ أنَ رأس مال المصرف والاحتياطي القانوني يعدان صمام الأمان للودائع ويوفر القدرة على تحمل المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان.
٣. الاحتياطي النقدي: وهو مجموعة أموال على شكل نقد سائل يحتفظ به المصرف، سواءُ كانت في المصرف أو المصارف الاخرى او البنك المركزي، وبارتفاعها تنخفض قدرة المصرف على خلق الودائع ومن ثمَّ ستؤثر في عملية منح الائتمان .
٤. السياسة النقدية: وتتمثل بالسياسة المتشددة التي يفرضها البنك المركزي والتي تؤدي الى تقليص القروض حفاظا على احتياطاتها النقدية لمعالجة حالة التضخم الاقتصادي، اما في حالة الكساد فيتم إتباع سياسة متساهلة مرنة ويتم التخفيف من شروط الإقراض لزيادة حجم الاقراض وارجاع التوازن الاقتصادي للبد.
٥. احتياجات المنطقة: وتتمثل بالموقع الجغرافي التي يخدمها المصرف والعمل على تنميتها وذلك من خلال تطوير الشركات/ والمشاريع الجديدة، وتوسيع القائمة منها، وتلبية طلبات القروض المستوفية الشروط.
٦. مهارات موظفي المصرف والمسؤولين عن عمليات الإقراض: اذ يقع على عاتقهم تحليل وضعية الزبائن والتعرف على حاجاتهم، فكلما زاد تخصصهم ومهاراتهم وخبرتهم استطاعوا إنجاح العملية الائتمانية بشكل دقيق وسليم.
٧. شدة المنافسة بين المصارف: أذ أزدادت المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية بسبب ظهور العولمة و التحرر من القيود وتكامل الأسواق المالية وأستخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وتطور الخدمات والمنتجات...الخ.

الجانب العملي للبحث

يتضمن هذا الجانب أستعراض النبذة التعريفية للمصارف عينة البحث بالإضافة الى تحليل بيانات هذه المصارف ومدى تحقق فرضيات البحث وفق هذه التحليل.

اولاً. مصرف المنصور للاستثمار:

١. نبذة مختصرة عن المصرف ونشاطاته واهدافه الرئيسة:
أ. تأسيس المصرف: أسس المصرف كشركة مساهمة خاصة برأسمال مدفوع بالكامل قدره (٥٥) مليار، ومنح أجازة ممارسة الصيرفة سنة (٢٠٠٦) استنادا لقانون المصارف النافذ، وخلال المراحل اللاحقة لتأسيسه ونتيجة لتوسع وتنوع أعماله المصرفية وتوجيهات البنك المركزي العراقي فقد حدث العديد من الزيادات في رأس المال ليصبح حالياً بمبلغ (٢٥٠) مليار.
ب. أهداف المصرف الرئيسة: يمارس المصرف أنشطته المصرفية الاستثمارية والتمويلية بأشراف ورقابة البنك المركزي العراقي بموجب قانون المصارف العراقي (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ وقانون الشركات (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل واية شروط مرفقة بتراخيصها الخاصة بممارسة الاعمال المصرفية الصادرة عن البنك المركزي العراقي.
ج. طبيعة الانشطة التي يقوم بها المصرف: يمارس المصرف مختلف الانشطة الائتمانية (القروض، المكشوف، السلف، الكمبيالات، الاعتمادات المستندية، خطابات الضمان، التحويل المالي ... الخ) والانشطة الاستثمارية في الداخل والخارج أضافة الى الانشطة المصرفية الاساسية التي تمكنه من

تمويل أعماله وانشطته عبر فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع بمختلف انواعها لتوظيفها في أنشطته المختلفة وبقية الاعمال المصرفية الاخرى المنصوص عليها في عقد تأسيسها.

٢. تحليل بيانات مصرف المنصور للاستثمار

الجدول (١): نسب نمو الائتمان النقدي كما في ٢٠١٧/١٢/٣١ المبالغ (ألف دينار)

البيان	٢٠١٧	٢٠١٦	نسبة التغير
قروض ممنوحة	٥٦١٤٣٥٥٧	٥٥٨٤٥١٧٥	%٠,٥
حسابات جارية مدينة	٤٦٠٨١٠٦٢	٤٩٥٥٥٢٣٤	%(٧,٠١)
مستندات شحن بحوزة المصرف	٢٢٠٧٢٨٢٤	١٦٧٨٨٩٠٤	%٣١,٤٧
كمبيالات مخصومة	٩٠٠٠٠٠	٦١٠٠٠٠	%٤٧,٥٤
الائتمان متعثر التسديد	٦١٥١٧٤٦	٧١٧٢٩٩٣	%(١٤,٢٤)
المجموع	١٣١٣٤٩١٨٩	١٢٩٩٧٢٣٠٦	%١,٠٦
يطرح مخصص الائتمان النقدي	١٤٦٠٦٣١٠	١٥٤٣٧٦٢٥	%(٥,٣٨)
صافي الائتمان النقدي	١١٦٧٤٢٨٧٩	١١٤٥٣٤٦٨١	%١,٩٣

المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على بيانات المصرف.

يلاحظ من الجدول (١) أن القروض الممنوحة لسنة ٢٠١٧ قد زادت بنسبة (٠,٥%) عما كانت عليه في سنة ٢٠١٦ مع العرض ان القروض تمنح سواء للشركات أو الافراد، هذه الزيادة تعني وجود نمو في المشاريع سواء للشركات الكبرى او على مستوى مشاريع الافراد الصغيرة، أما الحسابات الجارية المدينة والتي تتيح للزبائن من قطاع الشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة الحصول على سيولة إضافية من وقت لآخر، لغرض تمويل الفجوة في رأس المال العامل فيلاحظ من الجدول أعلاه أنها قد انخفضت بنسبة (٧,٠١%) عما كانت عليه في سنة ٢٠١٦، وهذا يدل على سياسة المصرف للحفاظ على المركز المالي وجودة الاصول ، أما مستندات الشحن بحوزة المصرف فقد زادت بنسبة (٣١,٤٧%) عما كانت عليه في سنة ٢٠١٦ وهذا يدل على نشاط الاستيراد للشركات والافراد أصحاب المشاريع الصغيرة ، أما الكمبيالات المخصومة فقد زادت هي الاخرى بنسبة (٤٧,٥٤%) عما كانت عليه في سنة ٢٠١٦ وهذا يدل على نشاط العمليات التجارية للشركات ومشاريع الافراد الصغيرة، أما الائتمان المتعثر فنلاحظ وجود أنخفاض بنسبة (١٤,٢٤%) وهذا مؤشر على تحسن القدرة المالية للشركات والافراد المقترضين مما زاد على قدرتهم في تسديد ألتزاماتهم تجاه المصرف، وكانت نتيجة هذه التسهيلات الائتمانية النقدية الممنوحة زيادة صافي الائتمان النقدي بنسبة (١,٩٣%) عما كانت عليه في سنة ٢٠١٦.

نستنتج من الجدول (١) زيادة نسبة التغير في أغلب أشكال الائتمان النقدي ماعدا الحسابات الجارية المدينة والتي انخفضت بنسبة (٧,٠١%) بسبب سياسة المصرف بأخذ الحيطة والحذر فيما يخص هذا النوع من التسهيل الائتماني وهذا يدل على عدم قبول فرضية البحث الاولى والتي تنص (يوجد دور للنشاط الائتماني النقدي في تحقيق التشغيل للمجتمع).

كما نلاحظ من الجدول (١) أن المصرف قد نجح في تطبيق سياسته الائتمانية من خلال التوسع الحذر في منح الائتمان النقدي للشركات والافراد وتنوع أشكال الائتمان ، كذلك يبين الجدول (٢) توزيع الائتمان النقدي الممنوح على قطاعات أقتصادية مختلفة مما ساهم في دعم المشاريع وتنشيط جميع القطاعات الاقتصادية للبلد وتحقيق التشغيل وتوفر فرص العمل لأفراد

المجتمع ، وهذا يدل على قبول فرضية البحث الثانية والتي تنص على (يوجد دور للسياسة الائتمانية في تحقيق التشغيل للمجتمع).

الجدول (٢): التوزيع القطاعي للائتمان النقدي كما في ٢٠١٧/١٢/٣١ المبالغ (ألف دينار)

القطاعات الاقتصادية	مبلغ الائتمان النقدي الممنوح
الزراعة والصيد	١٠٩١٦١٩
الصناعات التحويلية	٣٠٦٢٣٦٥
تجارة الجملة والمفرد	١١٩٣٤٢٦١٥
النقل والمواصلات	----------
خدمات المجتمع	١٩٣٣٤٨٠
التشييد والبناء	٥٩١٩١١٠
الكهرباء والغاز	----------
المجموع الكلي	١٣١٣٤٩١٨٩

المصدر: من أعداد الباحث أعتمادا على بيانات المصرف.

ثانياً. مصرف سومر التجاري:

١. نبذة مختصرة عن المصرف ونشاطاته واهدافه الرئيسة:

أ. تأسيس المصرف: أسس المصرف كشركة مساهمة خاصة برأسمال مدفوع بالكامل قدره (٤٠٠) مليون بموجب احكام قانون البنك المركزي العراقي رقم (٦٤) واحكام قانون الشركات رقم (٢١)، ومنح أجازة ممارسة الصيرفة سنة (١٩٩٩) استنادا لقانون المصارف النافذ، وخلال المراحل اللاحقة لتأسيسه ونتيجة لتوسع وتنوع أعماله المصرفية وتوجيهات البنك المركزي العراقي فقد حدث العديد من الزيادات في رأس المال ليصبح حالياً بمبلغ (٢٥٠) مليار مدفوع بالكامل.

ب. أهداف المصرف الرئيسة: يسعى المصرف ليصبح مصرفاً رائداً في مجال الخدمات المصرفية بتقديم الخدمات لجميع شرائح المجتمع العراقي وأخذ مكانة رئيسية في تمويل المشاريع التنموية (التجارية، الصناعية، الزراعية، البناء وغيرها) ويهدف المصرف الى تحقيق الاتي:

- الحفاظ على الموقع الريادي للمصرف بين المصارف الخاصة الاخرى في تقديم افضل الخدمات.
- تطوير وتحسين خدمات مالية مستدامة تلبي احتياجات الزبائن.
- تحقيق انتشار واسع في كافة مناطق العراق عبر شبكة من الفروع المصرفية.
- ادخال النظم المصرفية الحديثة في تقديم الخدمات المصرفية.
- انشاء شبكة علاقات واسعة مع البنوك المراسلة في الخارج بغية تحسين الخدمات للزبائن.

ج. طبيعة الانشطة التي يقوم بها المصرف: يقوم المصرف بشكل رئيسي بجميع الاعمال المصرفية والاستثمارية سواء لحسابه او لحساب الغير في داخل العراق وخارجه حيث يقدم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية والتجارية للشركات والافراد وتمويله كافة الانشطة والمشاريع التجارية والصناعية عبر فروعه، أضافة لعمله في سوق العراق للاوراق المالية عبر الشركة الشرقية للاوراق المالية المملوكة بالكامل للمصرف فضلا عن مساهمته مع مصارف اهلية اخرى في عدد من الشركات سعياً منه الى المشاركة الفاعلة في العمل الاقتصادي وتحقيق التنمية للمشروعات

الاقتصادية والاجتماعية مما يحرك العجلة الاقتصادية للبلد وزيادة فرص العمل وتحقيق التشغيل الكامل لجميع القطاعات الاقتصادية.

٢. تحليل بيانات مصرف سومر التجاري

الجدول (٣): نسب نمو الائتمان النقدي كما في ٢٠١٧/١٢/٣١ المبالغ (ألف دينار)

البيان	٢٠١٧	٢٠١٦	نسبة التغير
قروض ممنوحة	٨٩٩٤٤٤٦٣	٩٧٥٥٢٨٣٦	%(٧,٨)
حسابات جارية مدينة	٦١٤٧٨٥	١٨٩٠٣١٩	%(٦٧,٥)
اوراق تجارية مخصومة	٧٠٠٧٨٠٤	١١٣٥٦٩٠٩	%(٣٨,٣)
الائتمان متعثر التسديد	١٢٤٣٨٢٩	١١٨٠٩٧٩	%٠,٠٥
المجموع	٩٨٨١٠٨٨١	١١١٩٨١٠٤٣	%(١١,٨)
يطرح مخصص الائتمان النقدي	٣٩٧٢٤٧٤	٣٩١٨٨١١	%١,٤
صافي الائتمان النقدي	٩٤٨٣٨٤٠٧	١٠٨٠٦٢٢٣٢	%(١٢,٢٣)

المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على بيانات المصرف.

يلاحظ من الجدول (٣) أن القروض الممنوحة لسنة ٢٠١٧ قد انخفضت بنسبة (٧,٨%) عما كانت عليه في سنة ٢٠١٦، أما الحسابات الجارية المدينة والتي تتيح للزبائن من قطاع الشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة الحصول على سيولة إضافية من وقت لآخر، لغرض تمويل الفجوة في رأس المال العامل فيلاحظ من الجدول أعلاه أنها قد انخفضت بنسبة (٦٧,٥%) عما كانت عليه في سنة ٢٠١٦، أما اوراق تجارية مخصومة فقد انخفضت بنسبة (٣٨,٣%) عما كانت عليه في سنة ٢٠١٦، أما الائتمان المتعثر فنلاحظ وجود زيادة بنسبة ٠,٠٥% وهذا مؤشر على عدم قدرة الشركات والافراد المقترضين في تسديد ألتزاماتهم تجاه المصرف مما أثر على سيولة المصرف ، وكانت نتيجة هذه التسهيلات الائتمانية النقدية الممنوحة من خلال الجدول (٣) أنخفاض صافي الائتمان النقدي بنسبة (١٢,٢٣%) عما كانت عليه في سنة ٢٠١٦.

نستنتج من الجدول (٣) أنخفاض نسبة التغير في جميع أشكال الائتمان النقدي الممنوح بسبب سياسة المصرف التحفظية في منح الائتمان، وهذا يدل على عدم قبول فرضية البحث الاولى والتي تنص (يوجد دور للنشاط الائتماني النقدي في تحقيق التشغيل للمجتمع).

كما نلاحظ من الجدول (٣) أن المصرف قد نجح في تطبيق سياسته الائتمانية التحفظية في منح الائتمان النقدي للشركات والافراد، لتقوية سلامة المركز المالي للمصرف والحفاظ على جودة الاصول، كذلك يبين الجدول (٤) تركز الائتمان النقدي الممنوح على قطاعات أقتصادية معينة مما يعكس عدم مساهمته في دعم القطاعات الاقتصادية الاخرى للبلد مما يؤثر على التشغيل وتوفر فرص العمل لأفراد المجتمع، وهذا يدل على قبول فرضية البحث الثانية والتي تنص على (يوجد دور للسياسة الائتمانية في تحقيق التشغيل للمجتمع).

الجدول (٤): التوزيع القطاعي للائتمان النقدي كما في ٢٠١٧/١٢/٣١ المبالغ (ألف دينار)

القطاعات الاقتصادية	مبلغ الائتمان النقدي الممنوح
الزراعة والصيد	------
الصناعات التحويلية	------
تجارة الجملة والمفرد	٨٢٥٩٢٣٤٤
النقل والمواصلات	------
خدمات المجتمع	٢٠٤٥٩٨٦
التشييد والبناء	١٤١٧٢٥٥١
الكهرباء والغاز	------
المجموع الكلي	٩٨٨١٠٨٨١

المصدر: من أعداد الباحث أعتمادا على بيانات المصرف.

ثالثاً : مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار

١. نبذة مختصرة عن المصرف ونشاطاته واهدافه الرئيسة

أ. تأسيس المصرف: أسس مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار كشركة مساهمة خاصة برأسمال مدفوع بالكامل قدره (٤٠٠) مليون بموجب احكام قانون الشركات رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٣ الملغي حينذاك، ومنح أجازة ممارسة الصيرفة سنة (١٩٩٣) استنادا لقانون المصارف النافذ واحكام قانون البنك المركزي رقم (٦٤)، وخلال المراحل اللاحقة لتأسيسه ونتيجة لتوسع وتنوع أعماله المصرفية وتوجيهات البنك المركزي العراقي فقد حدث العديد من الزيادات في رأس المال ليصبح حالياً بمبلغ (٢٥٠) مليار مدفوع بالكامل.

ب. أهداف المصرف الرئيسة: إستناداً لعقد تأسيس المصرف فأن أهدافه تنصب في تعبئة المدخرات وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة، لدعم وترصين البنية الاقتصادية ضمن إطار السياسة الاقتصادية والمالية للدولة وبما يحقق أهداف المصرف في التطور والنمو.

ج. طبيعة الانشطة التي يقوم بها المصرف: يتركز نشاط المصرف في ممارسة الصيرفة التجارية والاستثمارية وحسبما تسمح به القوانين النافذة وتعليمات البنك المركزي العراقي، أضافة الى منح التسهيلات الائتمانية المتنوعة، فضلا عن مساهمته في شركات أخرى سعياً منه الى المشاركة الفاعلة في العمل الاقتصادي وتحريك العجلة الاقتصادية للبلد مما يسهم في توفير فرص العمل وتحقيق التشغيل الكامل لجميع القطاعات الاقتصادية.

٢. تحليل بيانات مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار

الجدول (٥): نسب نمو الائتمان النقدي كما في ٢٠١٧/١٢/٣١ المبالغ (ألف دينار)

البيان	٢٠١٧	٢٠١٦	نسبة التغير
قروض ممنوحة	٨٧٢٨٤٠٠٠	٨٩٨٠٥٠٠٠	%(٢,٤)
حسابات جارية مدينة	٢٠٧٧٢٠٠٠	٢٥٧٤٥٠٠٠	%(١٩,٣)
تسليفات أخرى	٨٧٢٢٠٠٠	١٠٧٩٦٠٠٠	%(٦٢,٧)
المجموع	١١٦٧٧٨٠٠٠	١٢٦٣٤٦٠٠٠	%(٧,٦)
يطرح مخصص الائتمان النقدي	١٦٥٢٦٠٠٠		
صافي الائتمان النقدي	١٠٠٢٥٢٠٠٠	١٢٦٣٤٦٠٠٠	%(٢٠,٧)

المصدر: من أعداد الباحث أعتمادا على بيانات المصرف.

يلاحظ من الجدول (٥) أن القروض الممنوحة لسنة ٢٠١٧ قد انخفضت بنسبة (٢,٤%) عما كانت عليه في سنة ٢٠١٦، أما الحسابات الجارية المدينة والتي تتيح للزبائن من قطاع الشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة الحصول على سيولة إضافية من وقت لآخر، لغرض تعزيز رأس المال العامل فيلاحظ من الجدول أعلاه أنها قد انخفضت بنسبة (١٩,٣%) عما كانت عليه في سنة ٢٠١٦، أما فقرة التسليفات الاخرى فقد انخفضت هي الاخرى بنسبة (٦٢,٧%) عما كانت عليه في سنة ٢٠١٦، وكانت نتيجة هذه التسهيلات الائتمانية النقدية الممنوحة والتي يبينها الجدول (٣) أنخفاض صافي الائتمان النقدي بنسبة (٢٠,٧%) عما كانت عليه في سنة ٢٠١٦.

نستنتج من الجدول (٥) أنخفاض نسبة التغير في جميع أشكال الائتمان النقدي الممنوح بسبب سياسة المصرف التحفظية في منح الائتمان، وهذا يدل على عدم قبول فرضية البحث الاولى والتي تنص (يوجد دور للنشاط الائتماني النقدي في تحقيق التشغيل للمجتمع).

كما نلاحظ من الجدول (٥) أن المصرف قد نجح في تطبيق سياسته الائتمانية التحفظية في منح الائتمان النقدي للشركات والافراد، لتقوية مركزه المالي والحفاظ على جودة الاصول، كذلك يبين الجدول (٦) تركز الائتمان النقدي الممنوح على قطاعات أقتصادية معينة مما يعكس عدم مساهمته في دعم القطاعات الاقتصادية الاخرى للبلد مما أثر على تحقيق التشغيل وتقليل فرص العمل لأفراد المجتمع، وهذا يدل على قبول فرضية البحث الثانية والتي تنص على (يوجد دور للسياسة الائتمانية في تحقيق التشغيل للمجتمع).

جدول (٦) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي كما في ٢٠١٧/١٢/٣١ المبالغ (ألف دينار)

القطاعات الاقتصادية	مبلغ الائتمان النقدي الممنوح
القطاع الصناعي(المعامل والورش والمشاغل)	٥٥٠٠٠٠
الصناعات التحويلية	------
قطاع الخدمات السياحية	٣٠٠٠٠٠٠
القطاع الزراعي وتنمية الثروة الحيوانية	٣٠٠٠٠٠٠
القطاع الصحي	------
قطاع الاسكان الاستثماري	٦٠٠٠٠٠٠
خدمات المجتمع	٤٢٢٨٠٠٠
الكهرباء والغاز	------
القطاع التجاري وأفراد	١٠٠٠٠٠٠٠٠
المجموع الكلي	١١٦٧٧٨٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحث أعتمادا على بيانات المصرف

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. يعد النشاط الائتماني النقدي الاداة المثلى لتحقيق السياسة الائتمانية.
٢. تعد السياسة الائتمانية الاداة المثلى لتحقيق التشغيل وتحريك عجلة الاقتصاد وتنمية جميع القطاعات الاقتصادية للبلد عبر توفير التمويل اللازم لمن يرغب بأنشاء المشاريع خاصة الافراد لزيادة الدخل.
٣. من خلال الملاحظة تبين صعوبة أجراءات ومتطلبات الحصول على التمويل من المصارف خاصةً أصحاب المشاريع الصغيرة والجديدة.

٤. تخصيص النشاط الائتماني النقدي لقطاعات أقتصادية معينة دون أخرى.

ثانياً. التوصيات:

١. زيادة نسب النشاط الائتماني النقدي الممنوح وخاصة للافراد أصحاب المشاريع الصغيرة بهدف زيادة الدخل للفرد.
٢. تسهيل أجراءات منح القروض من قبل المصارف وبما لايتعارض مع تعليمات البنك المركزي العراقي وسياسة المصرف.
٣. تنويع النشاط الائتماني الممنوح وتوزيعه على كافة القطاعات الاقتصادية للبلد مما يساهم في تحريك عجلة الاقتصاد وزيادة فرص العمل لافراد المجتمع.
٤. توسع الحكومة في تشغيل العاطلين عن العمل عبر أصدار القرارات والتعليمات للمصارف لغرض توفير القروض لاقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة كحل سريع للتعامل مع مشكلة البطالة وتحقيق التشغيل الشامل لافراد المجتمع.

قائمة المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. ابو احمد، رضا صاحب، قدوري، فائق مشعل، (٢٠٠٥)، ادارة المصارف، ط ١، جامعة الموصل.
٢. أرشيد، عبدالمعطي رضا، جودة، محفوظ أحمد، (٢٠١٣)، ادارة الائتمان، ط ٢، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
٣. حسين، يحيوش، (٢٠٠٧)، تيسير مخاطر القروض، المؤتمر العلمي الدولي السابع بجامعة الزيتونة ادارة المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة، عمان، الاردن.
٤. حسين، رحيم، محمود، سليم، (٢٠٠٨)، أستخدام الاساليب الكمية في ترشيد وأتخاذ قرارات منح الائتمان بالمصارف التجارية، الملتقى الوطني السادس حول الاساليب الكمية ودورها في أتخاذ القرارات الادارية، جامعة سكيكدة.
٥. حمود، غدير بنت سعود، (٢٠٠٤)، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في أطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الادارية، السعودية.
٦. الزبيدي، حمزة محمود، (٢٠٠٢)، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ط ٢، مؤسسة الوراق للنشر، عمان.
٧. سعيد، عبد السلام لفتة، (٢٠١١)، خصوصية العمل المصرفي.
٨. السيسي، صلاح الدين حسن، (٢٠١٠)، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والافراد، ط ٢، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت.
٩. الشماع، خليل محمد حسن، (١٩٩٢)، الادارة المالية، ط ٤.
١٠. الشمري، صادق راشد، (٢٠١٢)، ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق.
١١. عبد الحميد، عبد المطلب، (٢٠٠٠)، البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
١٢. عبدالله، خالد أمين، الطراد، اسماعيل ابراهيم، (٢٠١٥)، دارة العمليات المصرفية – المحلية والدولية، ط٢، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

١٣. الفتلاوي و أخرون، (٢٠١٠)، رأس المال الممتلك والودائع ودورهما في تحديد السياسة الاقراضية للمصرف، مجلة جامعة اهل البيت، العدد ١٠، العراق.
١٤. التقارير السنوية لمصرف المنصور للاستثمار (٢٠١٧).
١٥. التقارير السنوية لمصرف سومر التجاري (٢٠١٧).
١٦. التقارير السنوية لمصرف أشور الدولي للاستثمار (٢٠١٧).

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1.G.Rajan, Raghuram, (2018), Why Bank Credit Policies Fluctuate: Atherory and Some Evidence.
2. Noor, Mahmoud Ibrahim, & AL-Nami, Adnan taieh (2003), Financial and banking studies in English. Amman: Dar AL-Massira.